



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2014/12/31 - 2014/12/1

يتناول هذا التقرير الخاص من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال العام 2014. كما يرصد التقرير آثار الحصار الاسرائيلي المفروض على القطاع للعام الثامن على التوالي، ويستعرض كذلك ملامح الحصار غير القانوني وانعكاساته على حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية. كما يسلط التقرير الضوء بشكل خاص على أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2014.

أبرز ملامح الحصار لعام 2014

- **استمرار الحصار للعام الثامن على التوالي:** واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام 2014 فرض مزيد من اجراءات الحصار على سكان قطاع غزة كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد، وذلك للعام الثامن على التوالي.
- **ارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة:** أدى الحصار إلى تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، ونجم عن ذلك بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة. فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رفع الحصار نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى 38.8%، بينهم 21.1% يعانون من الفقر المدقع. وبحسب نفس الاحصائيات فقد بلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 23.7%، وتتفاوت هذه النسبة لتصل في قطاع غزة إلى 32.5% مقابل 19.1% في الضفة الغربية.
- **آلية إعمار دولية لغزة تتساق مع الحصار وتساهم في مأسسته:** رغم مرور ما يزيد عن 5 شهور على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الاسرائيلي على القطاع، والذي خلف دماراً هائلاً لحق بالآلاف المنشآت المدنية والمساكن، فإن مشهد الدمار الذي يخيم على القطاع ما زال على حاله، فإعادة الإعمار مهمة شبيهة مستحيلة وفق الآلية التي توصل إليها مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط واسرائيل والسلطة الفلسطينية، والخاصة ببدء العمل في إعادة اعمار قطاع غزة في ظل وجود رقابة دولية على توريد واستخدام مواد البناء للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية.
- **المركز ينتقد آلية إعمار غزة ويدعو إلى إنهاء الحصار:** انتقد المركز بشدة هذه الآلية فور الاعلان عنها، واعتبرها مأسسة للحصار وغطاء دولي له، كما اعتبرها بمثابة إعطاء شرعية دولية للعقوبات الجماعية ولجرائم الحرب الممارسة بحق سكان مدنيين. وأكد في حينها أن الآلية المتفق عليها سوف تفاقم معاناة السكان المدنيين وخاصة أصحاب البيوت المدمرة، ولن تساهم في إعادة الإعمار. وقد أكد المركز أن المدخل الصحيح لإنهاء الآثار الخطيرة التي خلفها العدوان الحربي الاسرائيلي على قطاع غزة يتمثل في الإعلان الفوري عن إنهاء الحصار بشكل كامل، والسماح بحرية التنقل والحركة للأفراد والبضائع. وقد أكدت الإحصائيات الخاصة بمواد البناء التي دخلت الى القطاع بعد توقف العدوان الحربي الشامل صدقية ما ذهبت إليه رؤية المركز لخطة إعمار القطاع المعلن عنها، حيث كانت كمية الواردات من الأسمنت، حديد البناء والحصمة محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، وجراء ذلك ما عشرات الالاف من سكان المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة يعانون جراء عدم قدرتهم على إعادة بناء أو ترميم نحو 32,000 وحدة سكنية كانت تأواهم.
- **قيود مشددة على حرية الحركة وتنقل الأفراد:** ما يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية الحركة والتنقل جراء استمرار إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرّم جراء ذلك سكان القطاع من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرتهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. وفي نطاق ضيق سُمح لفئات محدودة



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر النبي)، والتجار، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

- **المرضى: أدى منع منات المرضى ممن يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية من السفر للعلاج في الخارج خلال سنوات إلى وفاة العشرات منهم. وفي عام 2014، وبعد إدخال تسهيلات على حركة المرضى بحسب إدعاء الاحتلال، عرقلت السلطات الإسرائيلية سفر 3,188 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 529 مريضاً لأسباب أمنية، فيما طلبت السلطات المحتلة من 320 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 323 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما تأخر سفر 2,016 مريضاً بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية ووجود الطلب تحت الدراسة أو الانتظار لما بعد المقابلة الأمنية.**

- **إغلاق معبر رفح: أغلق معبر رفح خلال عام 2014 لمدة 241 يوماً، أي ما نسبته 66 % من عدد أيام السنة، وذلك وفقاً لهيئة المعابر والحدود في قطاع غزة، وقد أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري، والذي كان يستخدم كمنفذ وحيد للسفر إلى العالم الخارجي (في ظل استمرار إغلاق معبر بيت حانون)، إلى حرمان 1.8 مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وجراء ذلك علق آلاف الفلسطينيين في الجانب المصري، وهم في طريق عودتهم للقطاع، من بينهم منات المرضى، منات العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج، منات الطلبة الفلسطينيين الدارسين في جامعات الخارج. وفي داخل القطاع يعاني أكثر من 40,000 مواطن بسبب حرمانهم من السفر إلى الخارج، من بينهم منات المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، حملة الإقامات في البلدان المختلفة، وتحديدًا منات العاملين في الخارج، ومنات الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية.**

• حركة البضائع والسلع التجارية

أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال عام 2014 المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة لمدة 143 يوماً أي ما نسبته 39.1% من مجمل أيام العام، وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع و الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخاصة غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء.

- **الصادرات: تستمر سلطات الاحتلال الاسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام الثامن على التوالي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الاعوام الثلاثة الأخيرة بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، وبمعدل يقل عن نصف شاحنة واحدة يومياً، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد. وقد أدى حظر تصدير المنتجات الغزية إلى الخارج إلى إغلاق منات المصانع في القطاع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الاثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية.**

- **الواردات: ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية، حيث يتم السماح بتوريد ما معدله نحو 200 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي يسمح بمرورها نحو 35% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً، علاوة على ذلك فإن معظم الواردات هي مواد استهلاكية، حيث ما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق. وقد اعتمد سكان القطاع خلال سنوات الحصار الماضية في سد احتياجاتهم الأساسية على السلع التي كانت تُورد عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية، وقد تسبب إغلاق الأنفاق منذ شهر يونيو 2013 في حدوث نقص كبير في عدد من السلع الأساسية، من ضمنها معظم أنواع الوقود، وكافة أصناف مواد البناء.**



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويشهد قطاع غزة في الفترة الحالية ومنذ ما يزيد عن عامين نقص كبير جداً في غاز الطهي، ويحتاج المواطن إلى الانتظار عدة أسابيع حتى يتمكن من تعبئة اسطوانة غاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي تسمح السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث يبلغ المعدل اليومي نحو 140 طناً فقط، وتعادل هذه الكمية أقل من 50% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل في الفترة الحالية إلى 300 طن.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2014/12/1 وحتى 2014/12/31 (شهر ديسمبر):

• **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال شهر ديسمبر أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمر حظر توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، أبرزها الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 8 أيام (25.8% من إجمالي أيام الفترة)، وذلك بسبب الأعياد اليهودية أو بدعاوى أمنية. وقد أدى ذلك إلى:

- نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 6,454 شاحنة، بمعدل 208 شاحنات يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 36.5% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب فرض السلطات المحتلة قيود مشددة على توريدها للمشاريع الدولية وحظر توريدها للقطاع الخاص. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 18,228 طناً من مادة الأسمنت، و16,481 طناً من مادة الحصى، و1,424 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 21.7% و23.5% و2.5% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة، وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية.
- استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكديس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت 4,650 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 150 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 42.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً في فصل الشتاء.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير حمولة 27 شاحنة فقط، 24 حمولة بسلع زراعية، و3 شاحنات محملة بالأسماك، وذلك طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد.

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر ديسمبر) فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز" المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، و/ أو إسرائيل. وقد نجم عن هذه القيود حرمان 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذوهم، كما حرمتهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر اللبني" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الانسانية. ورغم محدودية هذه الفئات فقد رصد المركز ما يلي:

- عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال شهر ديسمبر سفر 324 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال منهم 50 مريضاً لأسباب أمنية،

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

فيما طلبت من 46 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 11 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 217 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,702 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,378 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر باقي الحالات المرضية بحجج مختلفة.

- سمحت السلطات المحتلة خلال شهر ديسمبر بمرور 7,202 تاجراً عبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 1,746 شخصاً لحاجات خاصة و640 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، و80 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقه العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

- قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية بسبب توافق أيام الزيارات مع أيام الأعياد اليهودية والأيام التي أغلق فيها معبر بيت حانون "إيريز" بدعوى أمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 243 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012، زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (146 زيارة) محدوداً جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً) وذلك لمجموع المعتقلين من القطاع، والبالغ عددهم نحو 440 معتقلاً.

- أغلق معبر رفح الحدودي خلال شهر ديسمبر لمدة 28 يوماً بسبب الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.

- أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين أسماءهم لدى كشوفات وزارة الداخلية في غزة بانتظار دورهم للسفر أكثر من 40,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 3 أيام فقط، خصصت لسفر الحالات الإنسانية الصعبة، وتمكن خلال هذه الأيام 1,516 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 836 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 91 مواطناً آخر.

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزبية وتحميل المصدرين الغزبيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

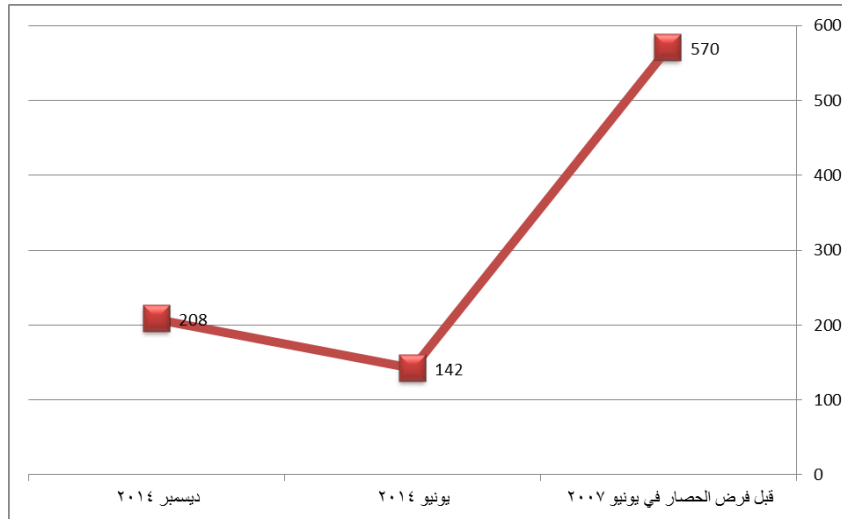
¹ - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر ديسمبر) لمدة 8 أيام (25.8 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 6,454 شاحنة، بمعدل 208 شاحنات يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 36.5% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال شهري يونيو وديسمبر 2014 مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يونيو 2014	ديسمبر 2014
المعدل اليومي	570	142	208
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%24.9	%36.5



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 27 شاحنة فقط، 24 منها حمولة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فراولة، فلفل حلو، بطاطا حلوة، ثوم)، و3 شاحنات حمولة بالسمك.

• الواردات

- مواد البناء

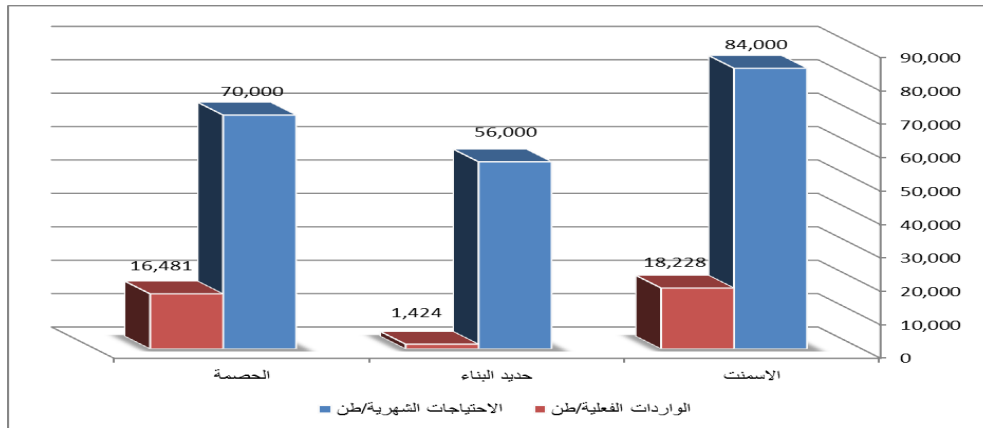
ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر ديسمبر)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 18,228 طناً من مادة الأسمنت، و16,481 طناً من مادة الحصة، و1,424 طناً من مادة حديد البناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 21.7% و23.5% و2.5%

على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية (وبدون إضافة الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار). وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يتحيل معها إعمار قطاع غزة.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر ديسمبر 2014 والاحتياجات الفعلية

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	18,228	1,424	16,481
النسبة المئوية	21.7%	2.5%	23.5%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



- الوقود والمحروقات

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من عام، وما زال المواطنين بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

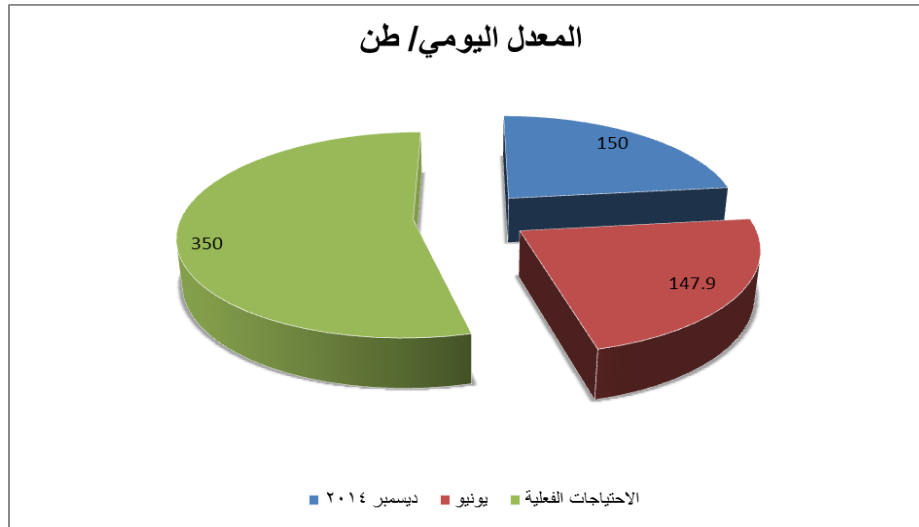
نصف اسطوانة غاز واحدة لتسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها الى قطاع غزة خلال هذه الفترة 4,650 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 150 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 42.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر 2014 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
ديسمبر 2014	150	42.8%
يونيو	147.9	42.2%
الاحتياجات الفعلية	350	100%

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر 2014 والاحتياجات الفعلية لسكان القطاع



كما أدى إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل متكرر بسبب الأعياد اليهودية وبدعاوى أمنية إلى نفاذ مادتي السولار والبنزين من كافة محطات الوقود في قطاع غزة لعدة أيام، حيث تم السماح خلال فترة التقرير (شهر ديسمبر)، بتوريد 8,055,000 لتر سولار، 3,276,000 لتر بنزين، أي بمعدل يومي بلغ 259,838 لتر سولار، 105,677 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات أقل من احتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و 200,000 لتر بنزين يوميا، ونظراً لمحدودية الكميات المسموح بتوريدها من البنزين والسولار، فإن إغلاق المعبر، أو حتى التوقع بإغلاقه يخلق أزمة كبيرة في الوقود في كافة محطات قطاع غزة. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد 6,008,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 4 أيام (بالإضافة إلى 4 أيام أخرى فتح للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 324 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال 50 مريضاً منهم لأسباب أمنية، فيما طلبت من 46 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 11 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 217 مريضاً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,702 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,378 طلباً، فيما عرقلت سفر باقي المرضى بحجج مختلفة.

زيارات المعتقلين

قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية بسبب توافق أيام الزيارات مع الأيام التي أغلق فيها معبر بيت حانون "ايريز" بسبب الأعياد اليهودية أو بدعاوي أمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لـ 243 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 146 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتين، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر ديسمبر

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2014/12/1	79	13	45	سجن نفحة
الثانية	2014/12/8	21	2	16	سجن إيشيل
الثالثة	2014/12/15	67	9	42	سجن نفحة
الرابعة	2014/12/22	76	15	43	سجن ريمون

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق بحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 146 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 243 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 7,202 تاجر، 1,746 حاجات شخصية، 640 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و80 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر لمدة 28 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. ونجم عن إغلاق معبر رفح عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين أسماءهم بانتظار دورهم للسفر أكثر من 20,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة، وذلك بحسب مصادر وزارة الداخلية في غزة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 3 أيام فقط، خصصت لسفر الحالات الإنسانية، وتمكن خلال هذه الأيام 1,516 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 836 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 91 مواطناً آخر.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.
6. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.